caec 2nd
CONFERENCE

وقائع المؤتمر العلمي الثاني

لكلية الإدارة والاقتصاد جامعة دهوك

تحت عنوان

(نحو بيئة مستدامة واعدة من خلال تمكين وتبني تقنيات الدفع الإلكتروني وتعزيز الشمول المالي)

برعاية

CBI.IQ | UOD.AC

caec.uod.ac
caec.conference@uod.ac

أثر مؤشرات الشمول المالي على النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2006–2023): دراسة قياسية باستخدام منهجية (Indicator Saturation Methods)

م.د. أكرم صالح يوسف

جامعة نوروز/ كلية الادارة والاقتصاد/ قسم الاقتصاد

akram.yousif@nawroz.edu.krd

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى قياس اثر مؤشرات الشمول المالي على النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2006–2023). في ظل تصاعد الاهتمام الدولي بتوسيع قاعدة الشمول المالي كأداة فاعلة لدعم النمو الاقتصادي. وقد تم اعتماد منهجية (Indicator Saturation Methods) نظرا لقدرته على التعامل مع سلاسل زمنية غير مستقرة ومع التغيرات الهيكلية. وتضمنت الدراسة مؤشرات الشمول المالي وهي (الكثافة المصرفية، عدد فروع المصارف ، عدد أجهزة الصراف الآلي (ATM)، عدد بطاقات كي كارد ، عدد حسابات الودائع). وأظهرت نتائج التقدير وجود علاقة بين مؤشرات الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي بالاسعار الجارية المعبر عن النمو الاقتصادي، حيث تبين أن كل من عدد المصارف والكثافة المصرفية وعدد أجهزة الصراف الألي ترتبط إيجابيا وبشكل معنوي مع الناتج المحلي الاجمالي وأظهرت النتائج أن وظيفة بطاقات كي كارد في العراق لا تعكس نشاطا اقتصاديا إنتاجيا وأن استخدام البطاقة غالبا ما يكون محصورا في سحب الرواتب أو الإعانات النقدية، وليس في أنشطة إنتاجية أو استثمارية. أظهرت النتائج إلى وجود علاقة عكسية ومعنوية بين عدد حسابات الودائع والنمو الاقتصادي في العراق خلال المدة المدروسة وذلك لضعف أداء القطاع المصرفي في دعم الاستثمار والأنشطة الاقتصادية، كما أن العديد من الحسابات المصرفية تستخدم كأداة لاستلام الرواتب والتحويلات دون مشاركة فعلية في الاقتصاد، مما يساهم في خفض الأثر التحفيزي للودائع على الناتج المحلي، وانخفاض الثقة في النظام المصرفي، وتوصي الدراسة بوضع إستراتيجية وطنية متكاملة للشمول المالي، يتعاون فيها البنك المركزي مع القطاع المصرفي والمؤسسات المالية الأخرى، مع التركيز على التحول الرقمي كمدخل لتقليص الفجوة المالية وتعزيز الاندماج الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية :الشمول المالي، النمو الاقتصادي، منهجية (Indicator Saturation Methods) ، التغيرات الهيكلية.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

The Impact of Financial Inclusion Indicators on Economic Growth in Iraq for the Period (2006–2023): An Econometric Study Using Indicator Saturation Methods

Dr. Akram Salih Yousif

Nawroz University ,College of Administration and Economics

Akram.Yousif@nawroz.edu.krd

Abstract:

This study aims to assess the impact of financial inclusion indicators on economic growth in Iraq during the period 2006–2023. The research responds to the growing international interest in financial inclusion as an effective tool to support economic development. It adopts the Indicator Saturation Method (ISM) for its ability to handle unstable time series and structural changes in the data. The key financial inclusion indicators used include: number of bank branches, ATM density, number of banks, number of deposit accounts, and usage of electronic payment cards (specifically the Key Card system in Iraq). The results show a statistically significant and positive relationship between several indicators—such as number of banks, ATM density, and branch density—and nominal GDP, reflecting a positive effect on economic growth. However, the findings also indicate a negative and significant relationship between the number of deposit accounts and economic growth, suggesting that many accounts are used primarily for salary and aid transfers rather than for productive or investment purposes. This reflects weak performance of the banking sector in supporting investment and economic activity. The study concludes with a recommendation to develop a national financial inclusion strategy in cooperation with the Central Bank, commercial banks, and other financial institutions, with a focus on digital transformation as a pathway to reduce the financial gap and promote inclusive economic participation.

Keywords: financial inclusion, economic growth, indicator saturation methods, Structural changes.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

المقدمة:

في العقود الأخيرة، حظي مفهوم الشمول المالي باهتمام متزايد، إذ يعد من الأدوات الأساسية لدعم النمو الاقتصادي وتحقيق العدالة المالية والاجتماعية لا سيما في الدول النامية التي تعاني من فجوات كبيرة في الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية. ويشير الشمول المالي إلى تمكين جميع شرائح المجتمع، وخاصة الفئات المهمشة، من الوصول إلى الخدمات المالية المناسبة، بما في ذلك الحسابات المصرفية والائتمان والادخار والمدفوعات الإلكترونية. وفي السياق العراقي، ورغم المبادرات الحكومية الرامية إلى تعزيز مستويات الشمول المالي، لا يزال النظام المالي في البلاد يواجه تحديات هيكلية. وتشمل هذه التحديات محدودية التوزيع الجغرافي للبنوك، وضعف ثقة الجمهور بالمؤسسات المالية، وانخفاض مستوى الثقافة المالية لدى شرائح كبيرة من السكان. وازدادت أهمية هذا الموضوع في ظل التحديات الاقتصادية التي واجهها العراق خلال الفترة (2006-2023)، والتي شملت الاضطرابات الأمنية، والتقلبات الحادة في أسعار النفط، والأزمات السياسية والمالية. وتبرز هذه العوامل جميعها الحاجة الملحة لتحليل العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي، والتساؤل عن مدى مساهمة تعزيز الشمول المالي بفعالية في دفع مسارات التنمية الاقتصادية في العراق.

مشكلة الدراسة :

على الرغم من الجهود المبذولة في السنوات الأخيرة لتعزيز الشمول المالي، إلا أن تأثير هذه المؤشرات على النمو الاقتصادي لم يقيم بدقة باستخدام أدوات القياس الاقتصادي المتقدمة .وبناء على ذلك، يمكن صياغة مشكلة البحث من خلال السؤال التالي:

- إلى أي مدى تؤثر مؤشرات الشمول المالي على النمو الاقتصادي في العراق خلال الفترة (2006-2023)، وما مدى فاعلية استخدام منهجيةIndicator Saturation Methods في الكشف عن هذا التأثير في ظل وجود تغيرات هيكلية وصدمات غير خطية محتملة خلال فترة الدراسة؟

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذا البحث في اعتماد منهجية (Indicator Saturation Methods) الذي يعد من الأساليب القياسية الحديثة ذات القدرة على تقديم تقديرات أكثر دقة، خصوصا في حال البيانات ذات الحجم المحدود أو غير المستقرة. وتعاني من التغيرات الهيكيلة.

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين مؤشرات الشمول المالي والنمو الاقتصادي في العراق خلال الفترة (2006-2023)، مع اعتماد منهجية (Indicator Saturation Methods) كأداة قياسية حديثة للكشف عن التحولات الهيكلية والصدمات الاقتصادية التي قد تؤثر على طبيعة هذه العلاقة. ويتم تحقيق هذا الهدف من خلال الخطوات التالية:

- دراسة تطور مؤشرات الشمول المالي في العراق خلال فترة الدراسة، بما في ذلك مقاييس مثل (الكثافة المصرفية، عدد فروع المصارف ، عدد أجهزة الصراف الآلي(ATM) ،عدد بطاقات كي كارد ، عدد حسابات الودائع) ، وغيرها من المؤشرات ذات الصلة.
- تقدير أثر مؤشرات الشمول المالي على النمو الاقتصادي باستخدام نماذج اقتصادية قياسية كمية متقدمة، بهدف تحديد مدى مساهمة هذه المؤشرات في دعم وتحفيز النمو الاقتصادي في السياق العراقي.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

فرضيات الدراسة:

استنادا الى اشكالية الدراسة وأهدافه، تطرح الدراسة الفرضيات التالية:

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات الشمول المالي والنمو الاقتصادي في العراق خلال المدة(2006-2023)
- تسهم منهجية (Indicator Saturation Methods) في تحديد التغيرات الهيكلية أو الصدمات الاقتصادية التي تؤثر على العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي.

الاستعراض المرجعي:

فيما يلي مراجعة للدراسات السابقة التي بحثت في تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي وهي:

1. **دراسة (الحسناوي ، 2025)**: هدفت الدراسة إلى قياس أثر مؤشرات الشمول المالي (أجهزة نقاط البيع، وأجهزة الصراف الآلي، والقروض) على النمو الاقتصادي في العراق، باستخدام بيانات عينة من البنوك المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية خلال الفترة 2011-2016. واستخدمت الدراسة منهجا وصفيا تحليليا، ونماذج انحدار بسيطة لتحليل العلاقة بين المتغيرات. وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة سلبية وغير دالة إحصائيا بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي، مما يشير إلى وجود عوامل مؤثرة أخرى غير مشمولة في النموذج. وأوصت بزيادة الاهتمام بالخدمات المصرفية الإلكترونية، وتعزيز الوصول إلى القروض وأجهزة نقاط البيع، لتحسين أثر الشمول المالي على الاقتصاد العراقي.
2. **دراسة (Awad,2024)**: هدفت الدراسة إلى قياس أثر مؤشرات مختارة للشمول المالي (مثل عدد الحسابات المصرفية، وعدد أجهزة الصراف الآلي، وانتشار بطاقات الدفع الإلكتروني) على النمو الاقتصادي في العراق خلال الفترة (2005-2022)، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL).وأشارت النتائج إلى وجود علاقة إيجابية ودالة إحصائيا بين معظم مؤشرات الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، مما يشير إلى أن تعزيز الوصول إلى الخدمات المالية يسهم في دعم النمو الاقتصادي. وأوصت الدراسة بتوسيع البنية التحتية المصرفية وتسهيل الوصول إلى التمويل، لا سيما في المناطق الريفية والمهمشة.
3. **دراسة (عبدالله ، 2023)**: هدفت الدراسة إلى قياس أثر مؤشرات الشمول المالي المختارة (عدد أجهزة الصراف الآلي، وفروع البنوك، وعدد مستخدمي الإنترنت كنسبة مئوية من السكان) على التنمية المستدامة في العراق للفترة (2004-2021)، وأظهرت النتائج قصيرة المدى أن جميع المؤشرات كان لها تأثير إيجابي وهام على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. وعلى المدى الطويل، كان لاستخدام أجهزة الصراف الآلي تأثير إيجابي، وكان لعدد فروع البنوك تأثير سلبي، بينما لم يظهر استخدام الإنترنت أي تأثير يذكر. أوصت الدراسة بتوسيع نطاق الشمول المالي من خلال تحسين البنية التحتية المصرفية وتشجيع استخدام الخدمات المصرفية الإلكترونية لتحقيق التنمية المستدامة.

مما سبق، يمكن القول أن هذه الدراسة تختلف منهجيا عن الدراسات اعلاه، حيث تعتمد على منهجية Indicator Saturation Methods ، وهو أسلوب لتحليل السلاسل الزمنية يستخدم للكشف التلقائي عن التغيرات الهيكلية في البيانات الاقتصادية. يتفوق هذا الأسلوب على الأساليب التقليدية المستخدمة ، مثل نموذج ARDL أو الانحدار الخطي، والتي تفتقر إلى المرونة في رصد الصدمات الخارجية أو التغيرات الهيكلية غير الملحوظة.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

محاور الدراسة : تنقسم الدراسة الى المحاور التالية:

اولا : الإطار النظري للعلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي.

يعتبر الشمول المالي أحد الركائز الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. وهو يشير إلى تمكين جميع شرائح المجتمع من الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية، مثل فتح الحسابات المصرفية، والادخار، والحصول على القروض، والتأمين، وخدمات الدفع الإلكتروني، بطريقة عادلة وسهلة المنال. وقد حظي هذا المفهوم باهتمام متزايد في الأدبيات الاقتصادية، وخاصة في الدول النامية، حيث يعتبر الشمول المالي أداة فعالة لتحفيز النشاط الاقتصادي (Demirgüç, 2018: 4).وتعدد مؤشرات الشمول المالي المستخدمة في الدراسات الاقتصادية. ويمكن تفسير العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي من المداخل الأتية:(Sahay, 2015: 9-17)

1. **مدخل الكينزي المعدل:** يرى هذا المدخل بأن تعزيز الشمول المالي يزيد من إنفاق المستهلكين والاستثمار، مما يؤدي إلى ارتفاع الطلب الكلي، وبالتالي تعزيز الناتج المحلي الإجمالي. كلما زاد وصول الأفراد إلى الخدمات المالية، زادت قدرتهم على الإنفاق والاستثمار، مما يحفز النشاط الاقتصادي.
2. **مدخل التنمية المالية:** يركز هذا المدخل على دور الشمول المالي في تحسين كفاءة تخصيص رؤوس الأموال. فالمؤسسات المالية الرسمية ، عبر تقنيات التحليل المالي يمكنها توجيه الموارد نحو الاستخدامات الأكثر إنتاجية. كما أن الشمول المالي يساهم في الحد من الاقتصاد غير الرسمي وتعزيز التحصيل الضريبي ، مما يوفر موارد إضافية للدولة تسهم في النمو الاقتصادي.
3. **مدخل التضمين المالي والمساواة:** يركز هذا المدخل على دور الشمول المالي يعد أداة لتحقيق النمو الشامل من خلال دمج الفقراء والنساء وسكان الأرياف في الأنشطة المالية الرسمية. وأن الشمول المالي يسهم في الحد من تفاوت الدخل وزيادة فرص الحصول على التمويل للمشاريع الصغيرة، مما يسهم في خلق فرص عمل جديدة وتحفيز النمو الاقتصادي الشامل والمستدام.

ثانيا : تحليل اتجاهات مؤشرات الشمول المالي في الاقتصاد العراقي وعلاقتها بالنمو الاقتصادي للمدة (2006-2023).

يعد تحليل مؤشرات الشمول المالي في العراق للمدة (2006-2023) أمرا أساسيا لفهم تطور النظام المالي وقدرته على خدمة السكان النشطين اقتصاديا. يقيم هذا التحليل كثافة الخدمات المصرفية، وانتشار الفروع، وخدمات الدفع الإلكتروني، وعلاقتها بالنمو الاقتصادي. كما يساعد في تحديد التحديات التي تعيق تحقيق الشمول المالي الفعال في البلاد وكالأتي:

1. **مؤشر الكثافة والانتشار المصرفي في العراق للمدة (2006-2023).**

تعكس مؤشرات كثافة الخدمات المصرفية وانتشارها تطور البنية التحتية المصرفية وتوافرها الجغرافي للسكان النشطين اقتصاديا(المزوري، 2020، 190). وبتحليل بيانات المدة (2006-2023)، يتضح وجود تحسن تدريجي في بعض السنوات، قابله انخفاض في سنوات أخرى، مما يشير إلى عدم استقرار نسبي في السياسات المصرفية أو البيئة الاقتصادية الأوسع. الجدول (1) يوضح مؤشر الكثافة والانتشار المصرفي في العراق للمدة (2006-2023).

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

الجدول(1) مؤشر الكثافة والانتشار المصرفي في العراق للمدة (2006-2023)

السنوات	عدد فروع المصارف (1)	عدد السكان النشيطين اقتصاديا من(15 -64 سنة) (2)	الكثافة المصرفية 1/2=(3)	الانتشار المصرفي % 2/1=(4)	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية (5)
2006	542	690,816,15	29,182	3.43	95,587,954
2007	549	464,384,16	29,844	3.35	111,455,813
2008	560	725,701,17	31,610	3.16	157,026,061
2009	774	848,636,17	22,786	4.39	130,643,200
2010	912	351,161,18	19,913	5.02	162,064,565
2011	929	18669280	20,096	4.98	217,327,107
2012	994	127,190,19	19,305	5.18	254,225,490
2013	1014	485,758,19	19,485	5.13	273,587,529
2014	1204	260,342,20	16,895	5.92	266,332,655
2015	854	944,977,20	24,564	4.07	194,680,971
2016	866	544,517,21	24,847	4.02	196,924,141
2017	843	454,854,21	25,924	3.86	221,665,709
2018	864	176,170,22	25,659	3.9	268,918,874
2019	888	,01422,091	24,877	4.02	276,157,867
2020	891	52422,668,	25,441	3.93	215,661,516
2021	904	22523,255,	25,724	3.89	304,053,321
2022	876	24223,870,	27,249	3.67	416,689,736
2023	843	688,593,26	31,546	3.17	353,780,243

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على :

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

1. **البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي، النشرات الاحصائية (2006-2023) .**
2. **بيانات البنك الدولي للسنوات (2006-2023).**

من خلال بيانات الجدول (1) يلاحظ أنه انخفضت الكثافة المصرفية من (29,182) فردا لكل فرع مصرفي في عام 2006 إلى (31,546) فردا في عام 2023، أي بزيادة في عدد الأفراد لكل فرع، وهو ما يشير إلى تراجع نسبي في توفير الخدمات المصرفية مقارنة بالنمو السكاني النشيط .وعلى الرغم من الارتفاع في عدد الفروع من (542) فرعا في عام 2006 إلى الذروة عند (1,204) فرعا في عام 2014، فإن هذا العدد انخفض لاحقا إلى (843) فرعا في عام 2023. هذا التراجع تزامن مع ارتفاع عدد السكان النشيطين من (15,816,690) في 2006 إلى (26,593,688) في 2023، وهو ما أدى إلى انخفاض فعلي في كثافة الخدمة المصرفية المتاحة. وشهد مؤشر الانتشار المصرفي تقلبات ملموسة خلال فترة الدراسة، إذ ارتفع من (3.43%) في 2006 إلى ذروته عند (5.92%) في عام 2014، مما يعكس توسعا في البنية المصرفية خلال تلك الفترة. إلا أن هذا المؤشر عاد لينخفض تدريجيا إلى (3.17%) في 2023، وهو ما يمثل تراجعا في قدرة

المصارف على تغطية الزيادة السكانية بنفس الوتيرة. ويعزى هذا التراجع إلى عوامل مثل إغلاق بعض الفروع، ضعف الاستثمارات المصرفية، وعدم التوسع الكافي في المناطق النائية.

وإن تراجع الكثافة المصرفية وركود معدل الانتشار المصرفي في السنوات الأخيرة يعد مؤشرا على تأخر في تحقيق الشمول المالي المكاني، خاصة في ظل ارتفاع عدد السكان النشيطين اقتصاديا. ومن شأن هذه المؤشرات أن تؤثر سلبا في حجم الادخار المصرفي، حجم الإقراض، وبالتالي في النمو الاقتصادي الكلي، خصوصا في اقتصاد ريعي يعاني من ضعف في التنوع الإنتاجي مثل العراق.

2. مؤشر انتشار خدمات الدفع الالكتروني في العراق للمدة (2006-2023):

يعد توسيع نطاق خدمات الدفع الإلكتروني عنصرا أساسيا في الشمول المالي، لا سيما في الاقتصادات التي تسعى إلى تحديث بنيتها التحتية المالية وتقليل الاعتماد على المعاملات النقدية(البنك المركزي العراقي، 2023، 45). وقد شهد الاقتصاد العراقي، خلال المدة (2006-2023)، تقلبات ملحوظة في توافر واستخدام الخدمات المالية الإلكترونية، لا سيما من خلال زيادة عدد أجهزة الصراف الآلي وانتشار بطاقات الدفع (كي كارد).والجدول (2) يوضح اتجاهات مؤشر انتشار خدمات الدفع الالكتروني في العراق للمدة (2006-2023).

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

الجدول(2) مؤشر انتشار خدمات الدفع الالكتروني في العراق للمدة (2006-2023)

السنوات	عدد أجهزة الصراف الآلي (ATM) (1)	عدد بطاقات كي كارد (2)	عدد السكان النشيطين اقتصاديا من (15 -64 سنة) (3)	عدد ATM لكل 100 الف بالغ 1/3=(4)	عدد بطاقات كي كارد 100 الف بالغ 2/3=(5)
2006	166	-	690,816,15	1.05	-
2007	130	-	464,384,16	0.79	-
2008	130	1,000,000	725,701,17	0.73	5,649
2009	225	1,500,000	848,636,17	1.28	8,504
2010	385	2,000,000	351,161,18	2.12	11,012
2011	467	2,200,000	18669280	2.5	11,784
2012	467	2,521,000	127,190,19	2.43	13,136
2013	647	2,691,000	485,758,19	3.27	13,619
2014	337	3,494,000	260,342,20	1.66	17,176
2015	580	4,003,000	944,977,20	2.76	19,081
2016	660	5,150,000	544,517,21	3.07	23,933
2017	656	6,086,000	454,854,21	3	27,847
2018	865	6,639,000	176,170,22	3.9	29,945
2019	1,014	,459,0007	,01422,091	4.59	33,764
2020	1340	,00056,88	52422,668,	5.91	39,067
2021	1,566	8,459,000	22523,255,	6.73	36,374
2022	2,223	,0002259,	24223,870,	9.31	38,646
2023	4,021	9,844,000	688,593,26	15.1	37,016

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على :

- البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي، النشرات الاحصائية (2006-2023) .
- بيانات البنك الدولي للسنوات (2006-2023).

من خلال بيانات الجدول (2)، يتضح أن انتشار خدمات الدفع الإلكتروني في العراق بين 2006–2023 مر بمسارة متباينة. فعدد أجهزة الصراف الآلي ارتفع من (166) جهازا في 2006 إلى (4,021) جهازا في 2023، بنسبة نمو تفوق (2,322%)، كما تحسّن مؤشر التغطية من (1.05) إلى (15.1) جهاز لكل 100 ألف من السكان النشيطين اقتصاديا. ومع ذلك، فإن النمو لم يكن خطيا، إذ يمكن تمييز ثلاث مراحل رئيسية:

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

- مرحلة النمو البطيء :(2006–2012) اتسمت بزيادة تدريجية محدودة، حيث تراوح معدل الأجهزة بين (0.7–2.5) جهاز لكل 100 ألف بالغ. هذه المرحلة تعكس بطء تبني البنية التحتية الإلكترونية وتركز الاعتماد على التعاملات النقدية.
- مرحلة التذبذب :(2013–2016) شهدت تقلبات حادة، إذ انخفض عدد الأجهزة من (647) في 2013 إلى (337) في 2014 (-48%)، قبل أن يتعافى تدريجيًا ليصل إلى (660) في 2016. يمكن تفسير هذا الانخفاض بارتباطه بمرحلة عدم الاستقرار الأمني وظهور تنظيم داعش(2014–2016) ، إضافة إلى الضغوط المالية على الدولة، مما أثر في استدامة تشغيل الفروع وأجهزة الصراف.
- مرحلة النمو السريع :(2017–2023) تميّزت بطفرة ملحوظة، حيث ارتفع عدد الأجهزة إلى أكثر من (4,000) جهاز، وهو ما ارتبط بتوسّع برامج الدفع الحكومي الإلكتروني (مثل صرف الرواتب عبر كي كارد)، وتحسن نسبي في الاستقرار المالي، وتزايد الثقة بالمعاملات الرقمية.

أما فيما يتعلق ببطاقات الدفع الإلكترونية (كي كارد)، فقد ارتفع العدد من (1,000,000) بطاقة في 2008 إلى نحو (9,844,000) بطاقة في 2023. ورغم أن الزيادة الكلية كبيرة، إلا أن مسار النمو غير متوازن:

- 2008–2012: نمو تدريجي من (5,649) بطاقة لكل 100 ألف بالغ إلى (13,136)، أي أكثر من الضعف خلال خمس سنوات.
- 2013–2016 :تسارع لافت، إذ تضاعفت البطاقات تقريبًا من (2.7 مليون) إلى (5.1 مليون)، مما يعكس توسع الحكومة في تعميم الرواتب عبر البطاقة الذكية لتقليل الاعتماد على النقد.
- 2017–2020: ذروة التوسع، حيث بلغت البطاقات (8.8 مليون) في 2020، أي حوالي (39,067) بطاقة لكل 100 ألف بالغ، وهو أعلى معدل في الفترة المدروسة.
- 2021–2023: استقرار نسبي مع تباطؤ النمو وتراجع طفيف في المعدل إلى (37,016) بطاقة لكل 100 ألف بالغ، ربما نتيجة دخول أدوات دفع جديدة (المحافظ الإلكترونية، الدفع عبر الهاتف النقال) وتنوع أنماط المعاملات الرقمية.

مما سبق ، يوضح تحليل الاتجاهات أن انتشار الدفع الإلكتروني في العراق لم يتطور بشكل خطي وإنما عبر موجات نمو وتذبذب مرتبطة بالظروف الاقتصادية والأمنية والسياسات الحكومية. وهذا يبرز الحاجة إلى استراتيجيات طويلة الأمد لتقليل أثر الأزمات على البنية التحتية المالية وضمان استدامة خدمات الدفع الإلكتروني

3. مؤشر الاستخدام الخدمات المصرفية في العراق للمدة (2006-2023).

يعد استخدام الخدمات المصرفية، وخاصة عدد الحسابات المصرفية، من أهم المؤشرات الكمية التي تعكس مستوى الشمول المالي ومدى اندماج الأفراد في النظام المالي الرسمي. يكشف هذا المؤشر عن مدى اعتماد الأفراد النشطين اقتصاديا على المؤسسات المصرفية في أنشطتهم الادخارية والائتمانية(جرجيس، 2022،62). وخلال المدة (2006-2023)، شهد هذا المؤشر تحولات ملحوظة تعكس تطور البنية التحتية المالية وتأثرها بالظروف الاقتصادية والأمنية. والجدول (3) يوضح مؤشر الاستخدام الخدمات المصرفية في العراق للمدة (2006-2023).

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

الجدول (3) مؤشر الاستخدام الخدمات المصرفية في العراق للمدة (2006-2023)

السنوات	عدد الحسابات الودائع (1)	عدد السكان النشيطين اقتصاديا من (15 -64 سنة) (2)	نسبة عدد الحسابات الودائع الى عدد السكان النشيطين اقتصاديا% 1/2 = (3)	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية (4)
2006	16,928	690,816,15	0.11	95,587,954
2007	26,188	464,384,16	0.16	111,455,813
2008	34,524	725,701,17	0.2	157,026,061
2009	38,582	848,636,17	0.22	130,643,200
2010	47,947	351,161,18	0.26	162,064,565
2011	56,157	18669280	0.3	217,327,107
2012	62,005	127,190,19	0.32	254,225,490
2013	68,855	485,758,19	0.35	273,587,529
2014	74,073	260,342,20	0.36	266,332,655
2015	64,344	944,977,20	0.31	194,680,971
2016	62,398	544,517,21	0.29	196,924,141
2017	20,811	454,854,21	0.1	221,665,709
2018	23,202	176,170,22	0.1	268,918,874
2019	83,612	,01422,091	0.38	276,157,867
2020	186,036	52422,668,	0.82	215,661,516
2021	191,955	22523,255,	0.83	304,053,321
2022	226,223	24223,870,	0.95	416,689,736
2023	253,413	688,593,26	0.95	353,780,243

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على :

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

1. **البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي، النشرات الاحصائية (2006-2023) .**
2. **بيانات البنك الدولي للسنوات (2006-2023).**

من خلال بيانات الجدول (3) يتبين أنه ارتفع عدد حسابات الودائع من (16,928) في عام 2006 إلى (253,413) في عام 2023.. ويعكس هذا الارتفاع توسعا نسبيا في قاعدة العملاء لدى القطاع المصرفي، إلا أن التحليل السنوي يظهر تفاوتا ملحوظا، فقد تراجع عدد الحسابات من (68,855) في 2013 إلى (20,811) في 2017، ما يشير إلى حدوث انكماش مالي حاد قد يكون مرتبطا بالأزمة الأمنية والاقتصادية التي شهدها العراق خلال تلك المدة . ويلاحظ أنه ارتفعت نسبة عدد الحسابات إلى السكان النشيطين اقتصاديا من (0.11%) في 2006 إلى (0.95%) في عام 2023. إلا أن النسبة حافظت على مستوى منخفض نسبيا حتى عام 2018، حيث بلغت (0.10%) فقط، ثم شهدت قفزات نوعية في الأعوام 2019 (0.38%)، وعام 2020 (0.82%) و2021(0.83%)، لتصل إلى ذروتها في (2022 و2023) عند (0.95%). تعكس هذه الطفرة أثر التحول المؤسسي نحو رقمنة الرواتب الحكومية وتوسيع قاعدة المستفيدين من شبكات الدفع الإلكتروني . ويلاحظ تزامن التوسع في الحسابات المصرفية مع نمو الناتج المحلي الإجمالي الجاري من (95,587,954) مليون دينار في عام 2006 إلى (353,780,243) مليون دينار في 2023. ورغم التذبذب الذي شهده الناتج في بعض السنوات – لا سيما في عام 2020 الذي انخفض فيه إلى (215,661,516) مليون دينار بسبب جائحة كوفيد-19 – فإن العلاقة بين النمو الاقتصادي واتساع القاعدة المصرفية تظل واضحة، إذ يشكل تعاظم عدد الحسابات مؤشرا على زيادة التفاعل بين الأفراد والنشاط الاقتصادي الرسمي.

ثالثا: تقدير أثر مؤشرات الشمول المالي على النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2006–2023).

في هذا الجزء من الدراسة سيتم تقدير أثر مؤشرات الشمول المالي على النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2006-2023)، باستخدام أدوات تحليلية كمية لقياس العلاقة بين تطور الخدمات المالية (الكثافة المصرفيةX1، عدد فروع المصارفX2 ، عدد أجهزة الصراف الآليX3، عدد بطاقات كي كارد X4، عدد حسابات الودائعX5) والناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية Y. ويهدف التحليل إلى بيان مدى مساهمة الشمول المالي في تعزيز النمو الاقتصادي.

1. **نتائج اختبار السكون للسلاسل الزمنية باستخدام اختبار (Range Unit Root).**

اختبار (Range Unit-(Robust against Nonlinearities, Error Distributions, Structural Breaks and Outliers) Root) وهو منهجية اختبار جذر الوحدة التي تتميز بالقدرة على التعامل مع تحديات مثل اللاخطية، وتوزيعات الخطأ المختلفة، والانقطاعات الهيكلية، والقيم الشاذة .ويعد اختبار Range Unit-Root تطورا في منهجيات تحليل السلاسل الزمنية، حيث يهدف إلى التحقق مما إذا كانت سلسلة زمنية معينة تحتوي على جذر وحدة (أي أنها غير مستقرة بمرور الوقت). على عكس الاختبارات التقليدية مثل Dickey-Fuller (ADF) Phillips-Perron (PP)، يتميز اختبار RUR بما يلي : (Aparicio 2006,545-546)

- مقاومة اللاخطية –الاختبار يأخذ بعين الاعتبار السلوك غير الخطي في البيانات، وهو أمر شائع في الكثير من المتغيرات الاقتصادية والمالية.
- القدرة على التعامل مع توزيعات خطأ مختلفة –لا يفترض الاختبار توزيعا معينا للخط مثل التوزيع الطبيعي، مما يجعله أكثر قوة في ظل البيانات الحقيقية.
- التعامل مع الانقطاعات الهيكلية –يمكنه اكتشاف وتعديل تأثير التغيرات الهيكلية المفاجئة في البيانات، والتي قد تؤدي إلى استنتاجات خاطئة في الاختبارات التقليدية.
- التعامل مع القيم المتطرفة –القيم الشاذة أو المتطرفة قد تؤثر على نتائج اختبارات الجذر الوحدة التقليدية، لكن اختبار RUR مصمم ليكون أكثر مقاومة لهذه التأثيرات.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

ويعتبر هذا الاختبار مفيدا بشكل خاص في الدراسات الاقتصادية والمالية التي تتعامل مع بيانات غير مستقرة ومتأثرة بعوامل متعددة. والجدول (4) يوضح ملخص نتائج الاستقرارية لسلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة ما يلي:

جدول (4) ملخص نتائج اختبار السكون للسلاسل الزمنية

Range Unit Root Test **Null Hypothesis: The series has a unit root (non-stationary)** **Alternative Hypothesis: The series has no unit root (stationary)**					
	Statistic	p-value	Critical Value (10%)	Critical Value (5%)	Critical Value (1%)
y	-1.1165	0.7084	-2.7487	-3.23295	-4.3315
X1	-2.2593	0.1854	-2.6669	-3.05435	-3.8892
X2	-1.4192	0.5730	-2.6669	-3.0543	-3.8891
X3	5.4126	1.0000	-2.6669	-3.0543	-3.8892
X4	-1.1386	0.6994	-2.7723	-3.2898	-4.4731
X5	-2.3552	0.1952	-2.5670	-3.15231	-3.9715
The series is non-stationary (fail to reject the null hypothesis)					

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على برمجية Python

حسب المعطيات المستخلصة من الجدول (4)، لإختبارRange Unit Root يلاحظ ان السلاسل الزمنية للمتغيرات الدراسة(الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية Y ،الكثافة المصرفيةX1، عدد فروع المصارفX2 ، عدد أجهزة الصراف الآليX3، عدد بطاقات كي كارد X4، عدد حسابات الودائعX5) لا تظهر خصائص السكون عند المستوى، مما يعني أنها تحتوي على جذر الوحدة ومع ذلك، تصبح هذه المتغيرات ساكنة (Stationary) بعد أخذ الفرق الأول، كما هو موضح أعلاه.

2. **تقدير نماذج الدراسة بأستخدام باستخدام منهجية (Indicator Saturation Methods)**

بعد اختبار استقرارية السلاسل الزمنية مع القيم الشاذة والانقطات الهيكلية للمتغيرات الدراسة سيتم تقدير انموذج الانحدار النمو الاقتصادي المعبر عنه بالناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية Y في العراق كمتغير تابع التي يتم التأثير عليها من قبل المتغير المستقل مؤشرات الشمول المالي المعبر عنها بالمتغيرات (الكثافة المصرفيةX1، عدد فروع المصارفX2 ، عدد أجهزة الصراف الآليX3، عدد بطاقات كي كارد X4، عدد حسابات الودائعX5) باستخدام (indictor saturation methods) وذلك باستخدام الطريقة (step Indicator Saturation: IIS SIS TIS) من اجل كشف (location shift) (التغير في المتوسط اللاشرطي السابق) التي يعتبر كتغير هيكلي تم إدراجه في النموذج بعد التقدير بخوارزمية النموذج الاوتوماتيكي(automatic model selection) باستخدام البرنامج الاحصائي eviews 13 (Haji,2025,350).وبعد إجراء عملية تقدير نماذج تم الحصول على النتائج الموضحة بالجداول الأتية :

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

جدول (5) نتائج تقدير انموذج النمو الاقتصادي منهجية (indictor saturation methods)

Dependent Variable: DY				
Method: Least Squares				
Date: 07/02/25 Time: 06:28				
Sample (adjusted): 2007 2023				
Included observations: 17 after adjustments				
Indicator Saturation: SIS, 14 indicators searched over 3 blocks				
1 SIS variable detected				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DX1	769945.0	170558.0	4.514270	0.0020
DX2	21943.59	6083.049	3.607334	0.0069
DX3	200664.6	47173.91	4.253719	0.0028
DX4	-38.59153	18.59411	-2.075470	0.0716
DX5	-737.5845	287.2799	-2.567477	0.0333
C	10776829	14918988	0.722357	0.4906
@AFTER	-4.59E+08	85293387	-5.386368	0.0007
R-squared	0.853708	Mean dependent var		13116945
Adjusted R-squared	0.743989	S.D. dependent var		53518619
S.E. of regression	27079123	Akaike info criterion		37.37115
Sum squared resid	5.87E+15	Schwarz criterion		37.70157
Log likelihood	-273.2836	Hannan-Quinn criter.		37.36763
F-statistic	7.780842	Durbin-Watson stat		2.224485
Prob(F-statistic)	0.005360			

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews 13 .

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

وبالنظر إلى نتائج التقدير الواردة في جدول (5) يتضح لنا الأتي :

- بالنسبة لأختبار معنوية معادلة الانحدار يلاحظ أن قيمة F-statistic جوهرية عند أي مستوى معنوية ، وتؤكد ذلك قيمة الاحتمالية (P-Value =0.005360) ، وهو الامر الذي من خلاله نستطيع رفض الفرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تنص معنوية المعادلة ككل في التأثير على المتغير التابع (النمو الاقتصادي Y).
- بالنسبة لمدى مساهمة المتغير التفسيري ((الكثافة المصرفيةX1، عدد فروع المصارفX2 ، عدد أجهزة الصراف الآليX3، عدد بطاقات كي كارد X4، عدد حسابات الودائعX5) في تحديد سلوك المتغير التابع (النمو الاقتصادي Y) ، يتضح لنا من قيمة معامل التحديد المصحح (Adjusted R-squared = 0.74) أي أن 74% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع ترجع إلى المتغير التفسيري والمتبقي يعود إلى متغيرات لايمكن قياسها أو أخطاء في التقدير.
- قيمة إحصائية Durbin-Watson stat والتي بلغت(2.22) ، مما يعني قبول الفرضية العدم أي عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي وترفض الفرضية البديلة.
- يتبين من نتائج الجدول (5) وجود علاقة موجبة ومعنوية إحصائيا بين مؤشرات الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، بما يعكس التأثير الإيجابي لتوسع الخدمات المصرفية على النمو الاقتصادي. فقد أظهرت النتائج أن الكثافة المصرفية (X1) ترتبط إيجابيا بالنمو الاقتصادي Y، ما يدل على أن تحسين نسبة الأفراد إلى عدد الفروع المصرفية يساهم في زيادة التفاعل الاقتصادي والمالي الرسمي. كما أن عدد فروع المصارف (X2) له دلالة إيجابية معنوية ، وهو ما يعكس أهمية التوزيع المكاني للمؤسسات المصرفية في دعم النشاط الاقتصادي. أما عدد أجهزة الصراف الآلي(X3) ، فقد أثبت هو الآخر علاقة إيجابية معنوية مع النمو الاقتصادي، مما يشير إلى أن توفير القنوات الرقمية يسهم في تسهيل المعاملات المالية، وبالتالي تحفيز الطلب الكلي والنمو.
- وأظهرت النتائج أنه لايوجد أثر لبطاقات كي كارد X4 على النمو الاقتصادي Y ، حيث أن وظيفة بطاقات كي كارد في العراق لا تعكس نشاطا اقتصاديا إنتاجيا وأن استخدام البطاقة غالبا ما يكون محصورا في سحب الرواتب أو الإعانات النقدية، وليس في أنشطة إنتاجية أو استثمارية.
- وأظهرت النتائج إلى وجود علاقة عكسية ومعنوية بين عدد حسابات الودائعX5 والنمو الاقتصاديY في العراق خلال المدة المدروسة وذلك لضعف أداء القطاع المصرفي في دعم الاستثمار والأنشطة الاقتصادية، حيث لا يتم توظيف الودائع بشكل فعال في تمويل القطاعات الإنتاجية. كما أن العديد من الحسابات المصرفية تستخدم كأداة لاستلام الرواتب والتحويلات دون مشاركة فعلية في الاقتصاد، مما يساهم في خفض الأثر التحفيزي للودائع على الناتج المحلي. ويعكس ذلك ضعف البنية التحتية المالية، وانخفاض الثقة في النظام المصرفي، ومحدودية دور المصارف في تحريك عجلة الاقتصاد.
- يلاحظ من خلال نتائج أضافة التغيرات الهيكلية الى نموذج المقدر فهي ذات معنوية أحصائية من خلال قيمة (P-Value = 0.0007) ، وبالتالي فأنه هنالك ترابط وثيق بين مؤشرات الشمول المالي في التأثير على النمو الاقتصادي في العراق، لذا فأن أي التغير هيكلي في المتغيرات المستقلة يؤثر على المتغير التابع.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

3. أختبارات جودة نموذج المقدر:

من أجل التأكد من جودة النموذج المقدر المستخدم في قياس أثر مؤشرات الشمول المالي على النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2006-2023) وخلوه من المشاكل القياسية يجب القيام بالاختبارات التشخيصية (*SAMIR* 2022,90).كما في الجدول (6) التالي:

جدول (6) ملخص نتائج الاختبارات جودة النموذج الدراسة

الاختبار	المؤشر	F-statistic	Prob
Serial Correlation Test	Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:	0.1534	0.7069
Heteroskedasticity Test	Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey	0.4502	0.8267
Normality Test	Jarque Bera	0.1179	0.9427

المصدر : من عمل الباحث بالأعتماد على برنامج Eviews 13 .

تشير نتائج الاختبارات الإحصائية إلى أن بواقي النموذج المقدر لا تعاني من المشكلات الشائعة التي قد تؤثر على دقة التقديرات. وفقا لاختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test، فإن قيمةF-statistic = 0.1534 .، وهي أكبر غير معنوية من خلال Prob=0.7069 ، مما يدل على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي التسلسلي، وبالتالي يتم قبول الفرضية العدمية ورفض الفرضية البديلة. كما يظهر اختبار Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey أن بواقي النموذج لا تعاني من مشكلة عدم تجانس التباين، حيث بلغت قيمة Prob = 0.8267، وهي أيضا أكبر من 0.05، مما يدعم قبول الفرضية العدمية ورفض الفرضية البديلة. بالإضافة إلى ذلك، يشير اختبار Jarque-Beraإلى أن بواقي النموذج تتبع التوزيع الطبيعي، حيث بلغت قيمة JB = 0.1179، وقيمة Prob = 0.942، وهي أكبر من 0.05، مما يعني قبول الفرضية العدمية ورفض الفرضية البديلة. بناء على هذه النتائج، يمكن القول إن النموذج الإحصائي يتمتع بخصائص جيدة من حيث عدم وجود ارتباط ذاتي، واستقرار التباين، واتباع التوزيع الطبيعي، مما يعزز موثوقية التقديرات التي يقدمها.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

رابعا : الاستنتاجات والمقترحات:

1. الاستناجات:

- أن التحليل النظري يوضح أن الشمول المالي يعزز النمو الاقتصادي عن طريق توسيع دائرة المشاركة المالية، وزيادة الفرص الاستثمارية، وتحسين كفاءة تخصيص الموارد. وتشير الأدلة إلى أن مؤشرات الشمول المالي، مثل عدد الحسابات المصرفية، فروع البنوك، وأجهزة الدفع الإلكتروني، ترتبط بشكل إيجابي مع الناتج المحلي الإجمالي. هذا الارتباط يكون أكثر وضوحًا في البيئات التي تتمتع بالاستقرار المالي والمؤسسي.
- أظهرت نتائج التقدير وجود علاقة بين مؤشرات الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي بالاسعار الجارية المعبر عن النمو الاقتصادي، حيث تبين أن كل من عدد المصارف والكثافة المصرفية وعدد أجهزة الصراف الألي ترتبط إيجابيا وبشكل معنوي مع الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية.
- بينت النتائج أن وظيفة بطاقات كي كارد في العراق لا تعكس نشاطا اقتصاديا إنتاجيا وأن استخدام البطاقة غالبا ما يكون محصورا في سحب الرواتب أو الإعانات النقدية، وليس في أنشطة إنتاجية أو استثمارية.
- أظهرت النتائج إلى وجود علاقة عكسية ومعنوية بين عدد حسابات الودائع والنمو الاقتصادي في العراق خلال المدة المدروسة وذلك لضعف أداء القطاع المصرفي في دعم الاستثمار والأنشطة الاقتصادية، كما أن العديد من الحسابات المصرفية تستخدم كأداة لاستلام الرواتب والتحويلات دون مشاركة فعلية في الاقتصاد، مما يساهم في خفض الأثر التحفيزي للودائع على الناتج المحلي، وانخفاض الثقة في النظام المصرفي.
-

2. المقترحات

- ضرورة وضع إستراتيجية وطنية متكاملة للشمول المالي، يتعاون فيها البنك المركزي مع القطاع المصرفي والمؤسسات المالية الأخرى، مع التركيز على التحول الرقمي كمدخل لتقليص الفجوة المالية وتعزيز الاندماج الاقتصادي.
- إطلاق برامج وطنية للتوعية والتثقيف المالي لتعزيز ثقة الجمهور بالنظام المصرفي، وتعزيز ثقافة الادخار، وتشجيع المعاملات المالية الرسمية. وهذا من شأنه تحسين مؤشرات الشمول المالي وزيادة مساهمة الأفراد في الناتج المحلي الإجمالي.
- ينبغي على الحكومة اعتماد سياسات تهدف إلى توسيع نطاق الخدمات المصرفية الرقمية، لا سيما في المناطق الريفية والمحرومة، من خلال دعم البنية التحتية التكنولوجية وتقديم حوافز للبنوك لزيادة انتشارها. وهذا من شأنه تعزيز الشمول المالي ودعم النمو الاقتصادي.

قائمة المصادر:

1. البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي، النشرات الاحصائية (2006-2023) .
2. بيانات البنك الدولي للسنوات (2006-2023).
3. المزوري، ن. ر. ز .(2020) .تأثير إعادة هيكلة الجهاز المصرفي في تحسين أدائه: دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية الحكومية والخاصة في الجهاز المصرفي العراقي للمدة 2010-2016 (أطروحة دكتوراه غير منشورة). جامعة دهوك.

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674

4. جرجيس، أ. ح (2020) .الاثر التتابعي للشمول المالي في مستوى العمق المالي للجهاز المصرفي ومؤشراته – دراسة تطبيقية على الجهاز المصرفي العراقي للمدة 2006-2020) (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة دهوك.
5. عبدالله د. س & ،.حمد م. ج. (2023). قياس وتحليل أثر بعض متغيرات الشمول المالي على التنمية المستدامة في العراق للمدة .(2021 - 2004) مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية.412–399 ,(1 ,64)19 .
https://doi.org/10.25130/tjaes.19.64.1.22
6. الحسناوي س & ،.مهدي ل. (2025). دور الشمول المالي في تعزيز نمو الاقتصاد العراقي دراسة تطبيقية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية , مجلة جامعة الكوفة,50-27 ,(58)1 .
https://doi.org/10.36322/jksc.v1i58.170
7. *Awad, K. R., Obed, M. K., & Abed, M. K. (2024). Measuring the impact of some indicators of financial inclusion on economic growth in Iraq for the period (2005–2022). International Journal of Research in Finance and Management, 7(2), 283–293.* https://doi.org/10.33545/26175754.2024.v7.i2c.378
8. Demirgüç-Kunt, A., Klapper, L., Singer, D., Ansar, S., & Hess, J. (2018). *The Global Findex Database 2017: Measuring Financial Inclusion and the Fintech Revolution*. World Bank.
9. Sahay, R., Čihák, M., N'Diaye, P., Barajas, A., Mitra, S., Kyobe, A., ... & Yousefi, S. R. (2015). *Financial inclusion: Can it meet multiple macroeconomic goals?* IMF Staff Discussion Note SDN/15/17, **pp. 9–2.**
https://doi.org/10.5089/9781513565209.006 .
10. *Dr. SAMIR F. NI'MA, & AKRAM S. YOUSIF. (2022). A MEASUREMENT STUDY OF THE ASYMMETRICAL IMPACTS OF THE PUBLIC EXPENDITURE POLICY ON THE ECONOMIC GROWTH IN IRAQ FOR THE PERIOD 2004-2021 USING (BOOTSTRAP NARDL). 17(10), 77–93.*
https://doi.org/10.5281/zenodo.7152638
11. *Aparicio ,F , Alvaro E, Ana.(2006). Range Unit-Root (RUR) Tests: Robust against Nonlinearities, Error Distributions, Structural Breaks and Outliers, Journal of Time Series Analysis ,Volume 27, Issue 4 p. 545-576.*
https://doi.org/10.1111/j.1467-9892.2006.00474.x
12. *Haji, P. M. ., Yousif, A. S. ., & Ahmed, B. A. . (2025). Measuring and Analyzing the Impact of Structural Changes in The Value of the Iraqi Dinar on The Monetary Base for the Period (2020-2024). TANMIYAT AL-RAFIDAIN, 44(147), 338–355.*
https://doi.org/10.33899/tanra.v44i147.49231

ISSN Print 3107-2666 ISSN Online 3107-2674